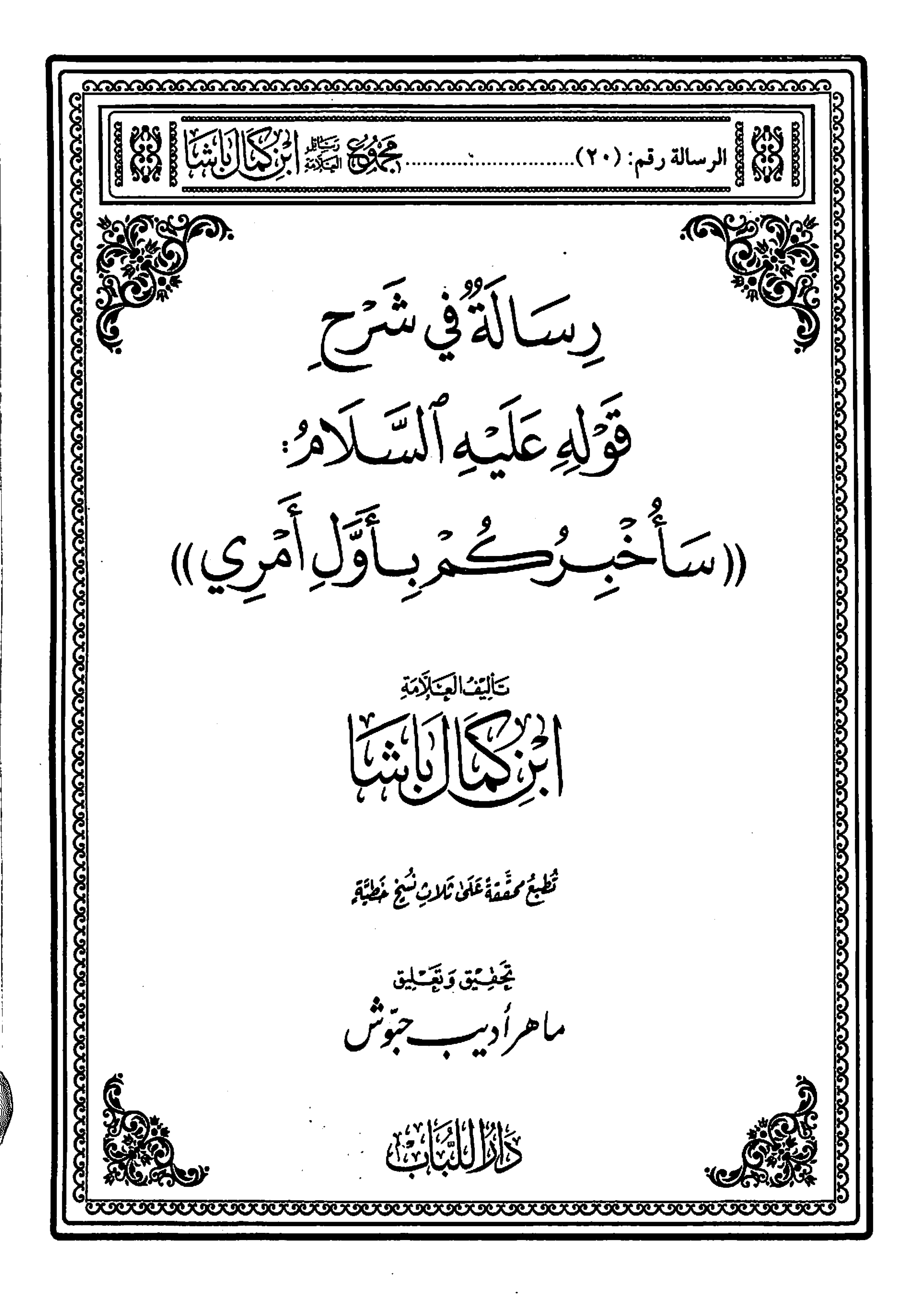


رسالة في شرح قوله عليه السلام: «سأخبركم بأول أمري»

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

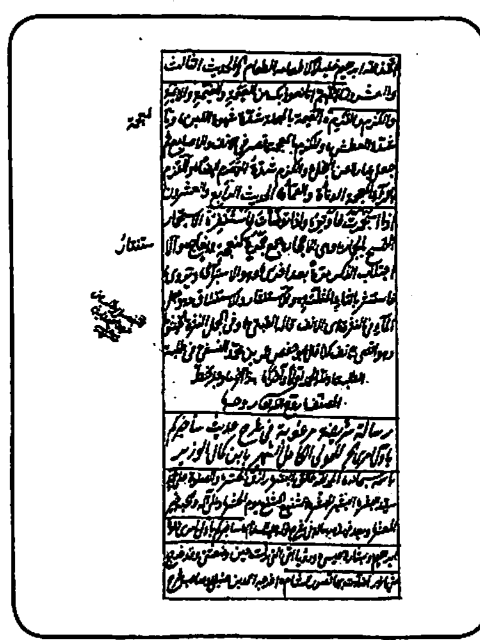
تطبع محققة على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

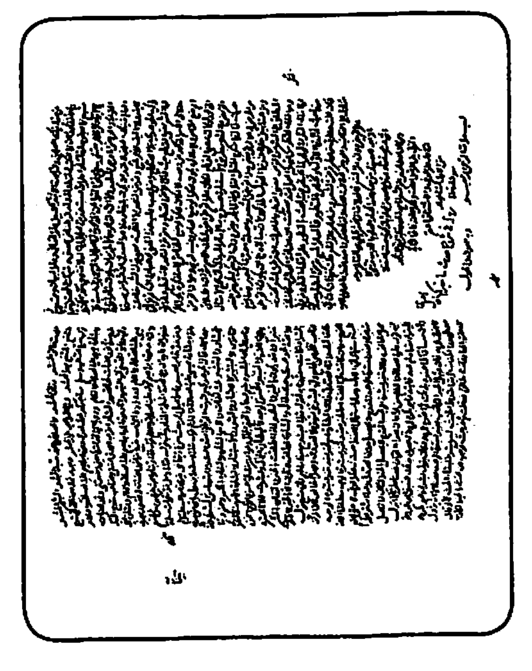
ماهر أديب حبوش

دار اللباب

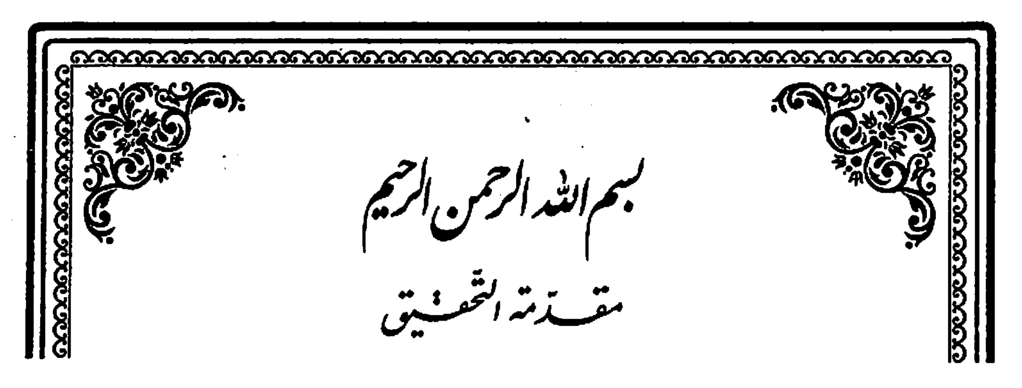
مكتبة أيا صوفيا (أ)



مكتبة بغدادي وهبي (ب)



مكتبة عاطف أفندي (ع)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالَمين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الغُرِّ الميامين.

وبعدُ:

فإنَّ نبيَّنا محمداً ﷺ هو خاتَمُ الأنبياءِ والمرسَلين، وسيِّدُ ولدِ آدمَ أجمعين، قد جَعل اللهُ سبحانهُ دِينَه ناسخاً لكلِّ ما سبق، ومنهجاً للبشريَّة تهتدي به إلى قيامِ الساعة، فلا عَجَبَ أنْ أَلْهمَ اللهُ نبيَّه إبراهيمَ أنْ يدعوَ بقولِهِ: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وأَوْحَى إلى نبيِّه عيسى عليه السلامُ أن يبشِّر به قومَه، بل ويُسمِّيه باسمِه، كما جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وقد جاءتِ الإشارةُ إلى دعوةِ إبراهيمَ وبشارةِ عيسى في حديثِهِ ﷺ، حيثُ قال: «سأُخبِرُكمْ بأَوَّلِ أمرِي؛ دَعوةُ إبرَاهيمَ، وبِشارةُ عِيسى، ورُؤيا أُمِّي الَّتِي رَأتْ حِينَ وَضعَتني، وقَد خَرجَ مِنها نُورٌ أضاءَتْ لها قُصورُ الشَّامِ».

فرامَ المؤلِّفُ رحمهُ اللهُ أنْ يكتبَ هذه الرِّسالةَ الشَّريفةَ في شرحِ هذا الحديثِ.

وهذه الرسالةُ على صِغَرِ حَجْمِها مِن أروعِ الرَّسائلِ وأجملِها، وذلك لكثرةِ ما حَوَتْه من استنباطاتٍ واستدلالاتٍ، ووفرةِ ما ضمَّنَتهُ من تعقُّباتٍ واستِدْراكات، لا

تجدُها في كتابٍ آخَرَ، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يَدلُّ على سعةِ علمِ مؤلِّفِها وقوَّةِ عقلِهِ، وحُسنِ تحريرِه ومتانةِ تقريرِهِ.

فالمؤلِّفُ رحمه اللهُ يَظهَرُ في هذه الرِّسالةِ كونُه مِن العلماءِ المحقِّقين؛ فتجدُه ـ مثلاً ـ في الكلامِ عن البشارةِ يتعقَّب أقوالَ أئمةٍ كبارٍ كالجَوْهَريِّ والزَّمَخْشريِّ والـمِرْغِينانيِّ في عباراتهم لكونها ـ في رأيه ـ غيرَ دقيقةٍ في التعبيرِ عن المراد.

وتَعَقَّبَ صاحبَ «القاموس» في الكلامِ عن الرُّؤيا من (مادَّة: رأى).

كما تَعقَّبَ الزمخشريَّ بتَعَقُّبٍ لطيفٍ يدلُّ على سعةِ اطِّلاعهِ وقوَّةِ عقلِهِ وتَدْقيقهِ وتمحيصهِ، وذلك أنَّ الزَّمخْشريَّ قال في قولِهِ تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]: إنَّه مِنَ العَكسِ في الكَلامِ، الَّذِي يُقصَدُ بِهِ الاستِهزاءُ الزَّائدُ في غَيظِ المُستهزَئِ بِهِ وتألُّمِهِ واغتِمامِهِ.

فقال المؤلفُ رحمهُ اللهُ: ولا يُعجِبُني قولُهُ: (وهاهُنا القَصدُ إلى الاستِهزاءِ...)، لأنَّ الظَّاهرَ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ أنَّ الاستِهزاءَ لا يَجوزُ نِسبتُهُ إلى اللهِ تَعالى، وكأنَّ صاحِبَ «الكشَّافِ» نَسيَ ما قدَّمهُ في تفسِيرِ قولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ مِن تأوِيلِهِ الاستِهزاءَ المَذكُورِ بإنزَالِ الهَوانِ والحَقارةِ بِناءً عَلى أنَّ الاستِهزاءَ لا يَجوزُ عَلى اللهِ تَعالى؛ لأنَّهُ مُتعالٍ عنِ القَبيحِ، والسُّخريةُ مِن بابِ العَبثِ والجَهلِ.

ثم تجدُه لم يَكْتفِ بهذا التعقُّب الوجيهِ، بل عقَّبه بذِكْرِ الوجهِ الذي يجبُ أنْ تفسَّر به الآية، فقال: الوَجهُ أنْ يُقالَ: إنَّ الاستِعارةَ المَذكُورةَ للتَّنبيهِ عَلى أنَّ السَّارَّ لهُم الإخبَارُ بالعَذابِ الأليمِ، فما الظَّنُّ بما وَراءَهُ؟

ثمَّ إنَّه بعد أنْ نَقلَ كمًّا كبيراً مِن أقوالِ العلماءِ فيما يتعلَّقُ بمعاني البِشارةِ اللُّغويَّةِ والمجازيَّةِ والأصلَ في مادَّتها، قد قعَّد قاعدةً وأصَّل أصلاً، منبِّهاً على دقيقةٍ قد عزَّ

مَن تَفَطَّنَ لها، فقال: ومِمَّا قدَّمْناهُ مِن أنَّ البِشارةَ مَشرُوطةٌ بجَهلِ المُخبَرِ بما أُخبِرَ بِهِ بإطباقٍ مِن أهلِ اللُّغةِ والعُرفِ، تبيَّنَ أنَّ في نصِّ الكِتابِ والحَديثِ المَنقُولَينِ فيما تقدَّمَ دلالةً عَلى أنَّ الأنبياءَ السَّابِقِينَ لم يُخبِروا بَني إسرَائيلَ بإتيانِ نَبيِّنا مُحمَّدٍ عَليهِ السَّلامُ، ولم يُبشِّروا بِهِ بخُصوصِهِ.

قلتُ: يعني بالحديثِ حديثَ الباب، وبالآيةِ قولَه تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾، وبقوله: (الأنبياء السابقين): الذينَ سَبَقوا عيسى عليه السَّلام.

فانْظُرْ إلى هذا الاستنباطِ الرَّائعِ والاستدلالِ الحسنِ الجميلِ.

ثُمَّ إنَّه لم يَكْتَفِ بهذا، بل بَنَى على ما تَوَصَّلَ إليه تعقُّباً على الزمخشريِّ في خبرٍ أوردَه عن عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ رضي الله عنه، وفيه أنَّ في التَّوراةِ: إني باعِثٌ مِن وَلَدِ إسماعِيلَ نبيّاً اسمُهُ أحمدُ، فمَن آمنَ بِهِ فقَدِ اهتَدى ورَشَدَ، ومَن لمْ يُؤمِنْ بِهِ فهُو مَلعونٌ.

فنَظَر فيه بناءً على ما تَقدَّمَ، ثم بيَّن وجهَ النَّظر، بأنَّهُ صَريحٌ في بِشارةِ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ بإتيانهِ عَليهِ السَّلامُ مُعيِّناً لهُ باسمِهِ الخاصِّ، فيَكونُ مُخالِفاً لنصِّ الكِتابِ والحَديثِ.

ثمَّ أتبعَ ذلك ببحثٍ ومناقشةٍ فيهما إشباعٌ للموضوعِ واستكمالٌ لجوانبه.

لكنه لم يكتفِ بذلك، بل نبَّه باستدلالٍ قويٍّ على ما قد يكونُ تحريفاً وقعَ في رواية الزمخشريِّ، مستشهِداً على ذلك بروايةٍ أخرى أوردَها النسفيُّ في «التيسير» بها يتَّضِحُ الصَّواب ويَظْهرُ الجواب، وفيها: أن في «التَّوراةِ»: إنَّهُ مِن وَلَدِ قَيدارَ بنِ إسماعِيلَ العَربيِّ راكِبُ الجَملِ اسمُهُ أحيدُ، يَحيدُ أُمَّتَهُ عنِ النَارِ، مَلعونٌ مَن تَركَ شَريعتَهُ ومِنهاجَ دِينهِ.

ثم أخيراً أثبتَ نتيجةً بيَّن فيها ما قد غَفَلَ الكثيرون عنه أيضاً، فقال: وبالجُملةِ:

ما اشتَهرَ في الخُطبِ مِن تَوصِيفهِ عَليهِ السَّلامُ بالمُبشِّرِ في (التَّوراةِ) و(الزَّبورِ) و(الإنجِيلِ) لا يَخلُو عنِ الخَللِ، فتأمَّل.

والمؤلِّف رحمهُ اللهُ ـ كما تقدَّم ـ واسعُ العلمِ، متنوِّعٌ في نُقوله، وقد نَقَلَ في هذه الرِّسالةِ ـ على صِغَرِها ـ عن جمعٍ مِن كبارِ الأئمَّةِ، مُتعقِّباً لهم حيناً كما تَقَدَّمَ، ومُوافِقاً آخَرَ، فمِن المصادر التي نَقَلَ عنها: «مُجْمَلُ اللُّغةِ» لابنِ فارس، و«الصِّحَاحُ» للجوهريِّ، و«الكشَّاف» و«أساسُ البَلَاغةِ» للزَّمخشريِّ، و«القاموسُ المحيطُ» للفيروزآباديِّ، و«الهدايةُ» للمِرْغِينانيِّ، و«التَّيسيرُ في التَّفسيرِ» لأبي حَفْصٍ النَّسفيِّ، و«تلخيصُ الجامعِ الكبيرِ» لكمالِ الدِّينِ محمدِ بنِ عبادٍ الخلاطيِّ الحنفيِّ، و«تهذِيبُ الأسماءِ واللُّغاتِ» للنَّوويِّ، و«البسيط» أو «الوسيط» للواحدي.

ومن المآخِذِ التي يُمكنُ أنْ تلاحَظَ في هذه الرِّسالة غموضُ بعضِ العباراتِ بسببِ الاختصار، كقوله: (وفي (بشَّرتَني) يُشتَرطُ الصِّدقُ وجَهلُ الحالِفِ لأنَّ الرُّكنَ إفادَةُ البِشرِ).

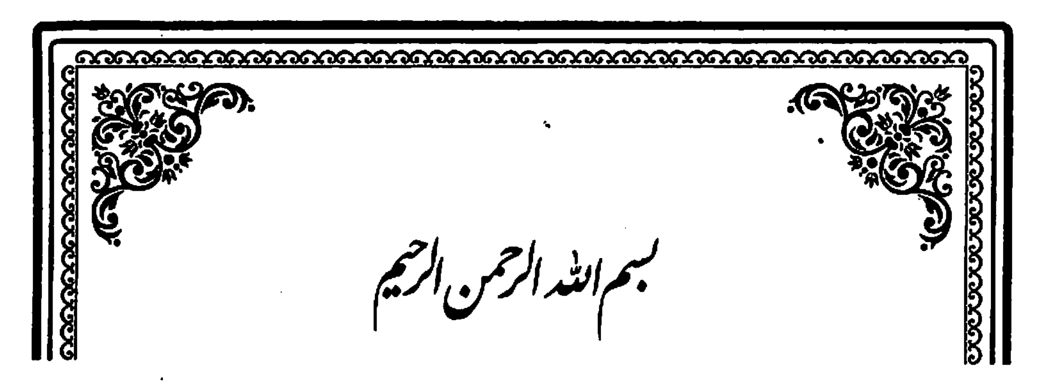
فالعبارةُ كما ترى غيرُ واضحةٍ بسببِ الاجتزاءِ والاختصار، وكان لا بدَّ من الرجوعِ إلى المصادرِ وإثباتِ النصِّ كاملاً ليتَّضحَ المطلوبُ ويتمَّ التَّحقيق، واللهُ وليُّ التوفيق.

هذا، وقد تمَّ تحقيقُ هذه الرِّسالةِ على ثلاثِ نسخٍ خطيَّةٍ، وهي: نسخةُ أيا صوفيا، ورمزها: (أ)، ونسخةُ بغدادي وهبي، ورمزُها: (ب)، ونسخةُ عاطف أفندي، ورمزُها: (ع).

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المحقق

***



الحَمدُ للهِ خَالِقِ النَّشْرِ[1]، رازِقِ الحَشْرِ، والصَّلاةُ عَلى مُحمَّدٍ سيِّدِ البَشرِ، البَشيرِ المُبشِّرِ، الشَّفيعِ المُشفَّعِ يَومَ المحشَرِ، وعَلى آلِهِ وصَحبِهِ خَيرِ المَعشَرِ.

وبَعدُ:

فهَذهِ رِسالةٌ في شَرحِ قَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «سأُخبِركُمْ بأوَّلِ أمرِي؛ دَعوةُ إبرَاهيمَ، وبِشارةُ عِيسى، ورُؤيا أُمِّي الَّتِي رَأتْ حِينَ وَضعَتني، وقَد خَرجَ مِنها نُورٌ أضاءَتْ لها قُصورُ الشَّامِ» أخرَجهُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ، وصَاحبُ «شَرحِ السُّنةِ»[2].

وفي رِوايةِ النَّسفِي في «التَّيسِيرِ»[3]: «أنا دَعوةَ أبي إبْراهِيمَ، وبِشارةُ أخِي عِيسَى، ورُؤيا رَأتهُ أُمِّي آمِنةُ خَرجَ مِنها نُورٌ أضاءَتْ لهُ قُصورُ بُصرَى»[4].

---

(١) في (ب): «البشر».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٧ و١٢٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٢٦) واللفظ له، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (٦٤٠٤) مثل لفظ البغوي.

(٣) «التيسير في التفسير» لنجم الدين أبي حفص: عمر بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى بسمرقند سنة (٥٣٧هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥١٩).

(٤) أخرجه ابن إسحاق قال: حدثني ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: يا رسول الله! أخبرنا عن نفسك، قال: «دعوة أبي إبراهيم...». ذكره ابن كثير عند تفسير قوله =

والمُرادُ بدَعوةِ إبرَاهيمَ عَليهِ السَّلامُ قَولهُ تَعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ١٢٩] الضَّميرانِ عَائدانِ عَلى[1] الأُمةِ المُسلمَةِ المَذكُورةِ في قَولهِ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] أي: ومِن ذُريَّةِ إبراهِيمَ وإسْماعِيلَ، ولمْ يُبعثْ مِن ذُريَّتِهما نَبيٌّ غَيرُ مُحمَّدٍ عَليهِ السَّلامُ.

والمُرادُ بِبشارةِ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ [الصف: ٦].

قالَ الجَوهرِيُّ: وبَشَرتُ الرَّجلَ أبْشُرهُ بالضَّمِّ بَشراً وبُشوراً؛ مِن البُشرَى، وكَذلِكَ الإبْشارُ والتَّبشيرُ، ثَلاثُ لُغاتٍ، والاسمُ: البِشارةُ والبُشارةُ بالكَسرِ والضَّمِّ[2].

وفي «القَامُوسِ»: التَّبشيرُ كالإبشَارِ والبُشورِ والاستِبشارِ، والبِشارةُ الاسمُ منهُ كالبُشرَى، وما يُعطاهُ المُبشِّرُ، ويضَمُّ فيهِما، وبالفَتحِ: الجَمالُ، وهُو أبشَرُ مِنهُ؛ أي: أحسَنُ وأجمَلُ وأسمَنُ[3].

وفي «مُجملِ اللُّغةِ»: والبَشيرُ: الحَسنُ الوَجهِ، والبِشارةُ: الجَمالُ، وبشَّرتُ فُلاناً أبشِّرهُ تَبشِيراً، وذَلكَ يَكونُ بالخَيرِ والشَّرِّ، فإذا أُطلِقتْ فالبِشارةُ بالخَيرِ، والنِّذارةُ بالشَّرِّ[4].

= تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُم مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ [الصف: ٦] وقال: هذا إسناد جيد.

(١) في (ب): «إلى».

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: بشر).

(٣) انظر: «القاموس» للفيروزآبادي (مادة: بشر).

(٤) انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (١/ ١٢٦).

ووافَقَهُ الجَوهريُّ حَيثُ قالَ: والبِشارةُ المُطلَقةُ لا تكونُ إلَّا بالخَيرِ، وإنَّما تكونُ بالشَّرِّ إذا كانَتْ مُقيَّدةً بهِ؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١][1].

وفي شَرحِ قَولِ صَاحبِ «تَلخيصِ الجامعِ»[2]: وفي (بشَّرتَني) يُشترَطُ الصِّدقُ وجَهلُ الحالِفِ لأنَّ الرُّكنَ إفادَةُ البِشرِ[3].

أمَّا الصِّدقُ: فلأنَّ البِشارةَ اسمٌ لخَبرٍ يُفيدُ تَغيُّرَ بشَرةِ الوَجهِ للفَرحِ، وإنْ كانَتْ في اللُّغةِ اسماً لخَبرٍ يُفيدُ تغيُّرَ بَشرةِ الوَجهِ مُطلَقاً، إلَّا أنَّهُ غَلبَ استعمالُها في الأوَّلِ، وصارَ اللَّفظُ حَقيقةً لهُ بحُكمِ العُرفِ، حتَّى لا يُفهَمُ مِنهُ غَيرُهُ، وتغيُّرُ بَشرةِ الوَجهِ للفَرحِ لا يَحصُلُ بدُونِ الصِّدقِ.

وأمَّا اشتِراطُه جَهلَ الحالِفِ: فلأنَّ تَغيُّرَ بشَرةِ الوَجهِ بالفَرحِ لا يَحصُلُ بالخَبرِ الثَّاني.

والأصلُ فيه قَولهُ عَليهِ السَّلامُ: «مَن أرادَ أنْ يَقرَأَ القُرآنَ غضًّا طرِيًّا كَما أُنزلَ فليَقرأْ بقِراءةِ ابنِ أُمِّ عَبدٍ»، فابتدر أبو بَكرٍ وعُمرُ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما ليُخبِراهُ بذَلكَ، فسَبقَ أبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وكانَ سبَّاقاً فأخْبرَهُ بذَلكَ، ثُمَّ أخبَرهُ عُمرُ

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: بشر).

(٢) «تلخيص الجامع الكبير» في الفروع للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عباد الخلاطي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، وهو متن متين معقد العبارة وله شروح. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٧٢).

(٣) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٣/ ٧٩٣) نقلًا عن «تلخيص الجامع الكبير»، وفيه: (لو قال: إن أخبرتني أن زيداً قَدِم فكذا، حنثَ بالكذب، كذا: إن كتبت إلي، وإن لم يَصلْ، وفي: بشرتني، أو: أعلمتني، يشترط الصدق وجهل الحالف؛ لأن الركن في الأوليين الدال على المخبر وجمع الحروف، وفي الأخريين إفادة البشر والعلم). وهي أوضح من عبارة المؤلف.

رَضِيَ اللهُ عَنهُ، فكانَ يقُولُ: بشَّرني أبُو بكرٍ، وأخبَرني عُمرُ[1]، رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

فإنْ قيلَ: الخَبرُ الكاذِبُ يُغيِّرُ بشَرةَ الوَجهِ أيضاً، إلَّا أنَّهُ يَزولُ بَعدَ ظُهورِ الكَذبِ، وبقاءُ شَرطِ الحِنثِ لَيسَ بشَرطٍ لبَقاءِ الحِنثِ؛ كما لَو قالَ: إن دَخلتِ الدَّارَ فأنتِ طَالِقٌ، فدَخلتْ ثُمَّ خَرجتْ، فوَجبَ أنْ يَحنَثَ بالخَبرِ الكاذِبِ؟

قُلنا: لمْ تُوجدِ البِشارةُ مِن كلِّ وَجهٍ؛ لأنَّ في السُّرورِ عِندَ الإخبَارِ قُصوراً لاحتِمالِ الكَذبِ، وإنَّما يَتِمُّ بظُهورِ الصِّدقِ، فإذا ظَهرَ الصِّدقُ كانَ السُّرورُ تامَّاً عِندَ وُجودِهِ، فيَحنَثُ لوُجودِ الشَّرطِ، وإذا لمْ يَظهرْ لمْ تكنِ البِشارةُ مَوجُودةً مِن كلِّ وَجهٍ فلَمْ يَحنثْ؛ لا أنَّ[2] الحِنثَ وُجدَ ثُمَّ زالَ بخِلافِ الدُّخولِ، فوِزانُ مَسألَتنا ما إذا حَلفَ لا يدخُلُ الدَّارَ ولا يَلبَسُ السَّراوِيلَ أو الخُفَّ[3]، فأدخَلَ إحدَى رِجلَيهِ دُونَ الأُخرَى، انتهى.

ومِن هُنا تبيَّنَ إهمَالُ صاحِبِ «الهِدايةِ» ومَن حَذا حَذوهُ في تَصويرِ المَسألةِ القَائلةِ: مَن قالَ: كلُّ عَبدٍ بشَّرني بوِلادَةِ فُلانة فهو حُرٌّ، فبشَّرهُ ثَلاثةُ أعبُدٍ مُتفرِّقينَ، عَتقَ الأوَّلُ؛ لأنَّ البِشارةَ اسمٌ لخَبرٍ يُغيِّرُ بَشرةَ الوَجهِ، ويُشترَطُ كَونُهُ سارّاً في العُرفِ[4].

---

(١) الحديث متداول في كتب متأخري الأحناف، مثل «فتح القدير» لابن الهمام (٥/ ١٦٥)، و«تبيين الحقائق» للزيلعي (٣/ ١٤٣)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٤/ ٣٧٢)، ولم أجده بهذا اللفظ مسنداً، وأخرجه بنحوه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٦٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، لكن دون محل الشاهد، وهو قوله: (بشَّرني أبُو بكرٍ، وأخبَرني عُمرُ). ورواه أيضاً أبو يوسف في «كتاب الآثار» (٢١٩) وفيه: (فسبق أبو بكر عمر فبشره وأخبره أنه قد دعا له).

(٢) في «أ»: «لأن» بدل «لا أن». وفي «ع» وهامش (ب): «إلا أن».

(٣) في «أ»: «والخف».

(٤) انظر: «الهداية» للمرغيناني (٢/ ٣٣٢).

18 وهَذا إنَّما يَتحقَّق مِن الأوَّلِ حَيثُ لم يَذكُروا شَرطَ الصِّدقِ في البِشارةِ.

وقَد غَفلَ عَنِ الشَّرطِ المَذكُورِ صَاحبُ «الكشَّافِ» أيضاً حَيثُ قالَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٥]: والبِشارةُ الإخْبارُ بما يُظهرُ سُرورَ المُخبَرِ بهِ.

ومِن ثَمةَ قالَ العُلماءُ: إذا قالَ لعَبيدِهِ: أيُّكمْ بشَّرني بقُدومِ فلانٍ فهُو حُرٌّ، فبشَّروهُ فُرادَى، عَتَقَ أوَّلُهُم؛ لأنَّهُ هُو الَّذِي أظهَرَ سُرورَهُ بخَبرِهِ دُونَ الباقِينَ، ولو قالَ مَكانَ (بشَّرني): أخبَرَني، عَتقُوا جَميعاً؛ لأنَّهم جَميعاً أخبَروهُ.

ومِنهُ: البَشرةُ، لظاهرِ الجِلدِ، وتَباشيرُ الصُّبحِ: ما ظَهرَ مِن أوائلِ ضَوئِهِ.

وأمَّا ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فمِنَ العَكسِ في الكَلامِ الَّذي يُقصَدُ بهِ الاستِهزاءُ الزَّائدُ في غَيظِ المُستهزَئِ بهِ وتألُّمِهِ[1] واغتِمامِهِ[2].

قولُهُ: (فمِنَ العَكسِ)؛ أي: إطلاقُ اسمِ أحدِ الضدَّينِ عَلى الآخرِ بتَنزيلِ تَضادِّهما مَنزلةَ التَّناسُبِ بواسِطةِ تهكُّمٍ إنْ قَصدَ الهُزءَ والسُّخريةَ، أو تَمليحٍ إنْ قَصدَ مُجرَّدَ التَّظرُّفِ والإتيانِ بشَيءٍ فيهِ مَلاحةٌ، وهاهُنا القَصدُ إلى الاستِهزاءِ بالكَفرةِ ليَزيدَ في غَيظِهِمْ، كَذا قالَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ في «شَرحِهِ للكشَّافِ».

ولا يُعجِبُني قولُهُ: (وهاهُنا القَصدُ إلى الاستِهزاءِ)، لأنَّ الظَّاهرَ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] أنَّ الاستِهزاءَ لا يَجوزُ نِسبتُهُ إلى اللهِ تَعالى، وكأنَّ صاحِبَ «الكشَّافِ» نَسيَ ما قدَّمهُ في تفسِيرِ قولِهِ

(١) تحرفت في النسخ إلى: «وتأمله»، والتصويب من «الكشاف».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٤).

تَعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥] مِن تأوِيلِه الاستِهزاءَ المَذكُورِ بإنزَالِ الهَوانِ والحَقارةِ بِناءً عَلى أنَّ الاستِهزاءَ لا يَجوزُ عَلى اللهِ تَعالى؛ لأَنَّهُ مُتعالٍ عنِ القَبيحِ، والسُّخريةُ مِن بابِ العَبثِ والجَهلِ[1].

فالوَجهُ أنْ يُقالَ: إنَّ الاستِعارةَ المَذكُورةَ للتَّنبيهِ عَلى أنَّ السَّارَّ لهُم الإخبَارُ بالعَذابِ الأليمِ فما الظَّنُّ بما وَراءهُ.

والجَوهريُّ ـ لغُفولِهِ عَن وَجهِ هَذهِ الاستِعارةِ، بلْ لعَدمِ وُقوفِهِ عَلى كَونِ البِشارةِ حَقيقةً عُرفيةً في الخَبرِ السَّارِّ غالبةَ الاستِعمالِ فيهِ، بحَيثُ كانَتِ[2] الحَقيقةُ اللُّغويَّةُ مَتروكةً ـ قالَ: وإنَّما تَكونُ بالشَّرِّ إذا كانَتْ مُقيَّدةً بهِ، كقَولهِ تَعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

قالَ صاحبُ «الكشَّافِ» في «الأسَاسِ»: ومِن المَجازِ: تَباشِيرُ الفَجرِ، وهِي أوائِلُهُ الَّتي تُبشِّرُ بهِ، كأنَّها جَمعُ تَبشيرٍ وهُو مَصدرُ بشَّرَ، و: فيهِ مَخايلُ الرُّشدِ وتَباشِيرهُ، ورأى النَّاسُ في النَّخلِ التَّباشيرَ وهِي البَواكيرُ، انتَهى[4].

ومِن هاهُنا تبيَّنَ ما في قَولِ الجَوهريِّ: والتَّباشِيرُ: البُشرَى، وتَباشِيرُ الصُّبحِ: أوائلُهُ، وكَذلكَ أوائلُ كلِّ شيءٍ، ولا يكونُ منهُ فعلٌ[5] = مِنَ الخَللِ، فتأمَّلْ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٦).

(٢) في «ع»: «بحيث كأن»، وفي (ب): «بحث لأن».

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: بشر).

(٤) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (ص: ٤٠).

(٥) انظر: «الصحاح» (مادة: بشر).

قالَ الإمامُ الواحِديُّ: التبشيرُ[(١)]: إيرادُ الخَبرِ السَّارِّ الَّذِي يَظهرُ أثرُهُ في بَشرةِ المُخبَرِ، ثُمَّ كَثرَ استِعمالهُ حتَّى صارَ بمَنزلةِ الإخبارِ[(٢)].

والبَشرةُ عَلى ما نَقلهُ الإمَامُ النَّوويُّ في «تهذِيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ» عَن أهلِ اللُّغةِ: ظاهِرُ جِلدِ الإنسَانِ، والأَدَمةُ بفَتحِ الهَمزةِ والدَّالِ: باطنُهُ، وباشَرَ الرَّجلُ المَرأةَ مِن ذلكَ؛ لأنَّهُ يُفضِي ببَشرتِهِ إلى بَشرَتها.

وقالَ فيهِ أيضاً: البَشرُ: الآدميُّونَ، سمُّوا بشَراً لظُهورِهمْ.

قالَ أبو حاتم السِّجستانيُّ في كِتابِهِ «المذكَّرُ والمُؤنَّثُ»: البَشرُ يكُونُ للرَّجلِ وللمَرأةِ، وللجَمعِ من الذُّكورِ والإناثِ، تقُولُ: هوَ بَشرٌ، وهِي بَشرٌ، وهُم بَشرٌ، وهنَّ بشرٌ، وأمَّا في الاثنَينِ فهما بَشرانِ، وفي القُرآنِ العَزيزِ: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧][(٣)].

وعَلى وَفقِ هَذا وَردَ قولُ صَاحبِ «القامُوسِ»: البَشرُ محرَّكةً: الإنسانُ، ذَكراً[(٤)] أو أُنثَى، واحِداً أو جَمعاً، وقد يُثنَّى، ويُجمعُ: أبشَاراً[(٥)].

وأمَّا الجَوهرِيُّ فقَد أخطَأَ فيهِ حَيثُ قالَ: والبَشرُ: الخَلقُ[(٦)].

أقولُ: وممَّا قدَّمناهُ من أنَّ البِشارةَ مَشرُوطةٌ بجَهلِ المُخبَرِ[(٧)] بما أُخبِرَ بِهِ بإطباقِ

(١) تحرفت في النسخ إلى: «البشر»، والتصويب من المصدر وسيأتي.

(٢) انظر: «البسيط» (٢/ ٢٥٩)، و«الوسيط» (١/ ١٠٣)، كلاهما للواحدي.

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٢٧).

(٤) في «أ»: «ذكرا كان».

(٥) انظر: «القاموس» (مادة: بشر).

(٦) انظر: «الصحاح» (مادة: بشر).

(٧) في (ب): «المخبر بها».

مِن أهلِ اللُّغةِ والعُرفِ تبيَّنَ أنَّ في نصِّ الكِتابِ والحَديثِ المَنقُولَينِ فيما تقدَّمَ دِلالةً على أنَّ الأنبياءَ السَّابقِينَ لم يُخبِروا بَني إسرَائيلَ بإتيانِ نَبيِّنا مُحمَّدٍ عَليهِ السَّلامُ، ولم يُبشِّروا بهِ بخُصوصهِ.

فما ذَكرهُ صاحِبُ «الكشَّافِ» في تَفسِيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٣٠] بقَولهِ: ورُويَ أنَّ عَبدَ اللهِ بنَ سلامٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ دعا ابنَي أخِيهِ سَلمةَ ومُهاجِراً إلى الإسْلامِ فقَالَ لهُما: قد عَلِمنا أنَّ اللهَ تَعالى قالَ في التَّوراةِ: إني باعِثٌ مِن وَلدِ[1] إسماعِيلَ نبيَّاً اسمُهُ أحمدُ، فمَن آمنَ بِهِ فقَدِ اهتَدى ورَشدَ، ومَن لمْ يُؤمِنْ بهِ فهُو مَلعونٌ، فأسلَمَ سلَمةُ وأبَى مُهاجرٌ أنْ يُسلِمَ، فنَزلتْ[2] = مَنظورٌ فيهِ؛ لأنَّهُ صَريحٌ في بِشارةِ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ بإتيانهِ عَليهِ السَّلامُ مُعيَّناً لهُ باسمِهِ الخاصِّ فيَكونُ مُخالِفاً لنصِّ الكِتابِ والحَديثِ.

لا يُقالُ: إنَّ اليَهودَ حرَّفُوا التَّوراةَ وغيَّروا ما هُو مُتعلِّقٌ بنَبيِّنا مِن الأوصَافِ وغَيرِهِ، فزَالَ حُكمُ تِلكَ البِشارةِ الحَاصلةِ بما في التَّوراةِ، فصحَّ أنْ يَكونَ عِيسى عَليهِ السَّلامُ مُبشِّراً بإتيَانهِ عَليهِ السَّلامُ لمن في عَصرهِ الغَافِلينَ عَنِ البِشارةِ السَّابقةِ.

لأنَّا نَقولُ: تَحريفُ التَّوراةِ وتَغييرُ ما فيهِ مِن أوصَافِ نَبيِّنا عَليهِ السَّلامُ إنَّما كانَ بَعدَ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ.

وفي قولِهِ تَعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨]، وكَذا في قَولِهِ: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الصف: ٦]، دلالةٌ عَلى أنَّها لم تَكنْ مُحرَّفةً بعدُ.

---

(١) في «أ»: «من ولد بني».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩١).

وأيضاً نِسبتُهُ عَليهِ السَّلامُ البِشارةَ إلى عِيسى عَليهِ السَّلامُ دُونَ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ ظَاهرةٌ في عَدمِ البِشارةِ مِن قَبله[1]، وإلَّا لكانَ المُناسبُ أنْ يَقولَ: وبِشارةُ أخِي مُوسَى عَليهِ السَّلامُ؛ لتقدُّمِهِ.

والظَّاهرُ عِندي أنَّ في قَولِهِ[2]: (اسمُهُ أحمدُ) تَحرِيفاً منَ النَّاسخِ، يَشهدُ لذَلكَ ما في «التَّيسيرِ» مِن أنَّ نُزولَ الآيةِ في مُهاجرِ ابنِ أخِي عَبدِ اللهِ بن سَلامٍ، وكانَ لعَبدِ اللهِ ابنا أخٍ: سَلمةُ ومُهاجرٌ، دَعاهُما إلى الإسْلامِ، وقالَ لهُما: اتَّبعا دِينَ مُحمَّدٍ عَليهِ السَّلامُ الَّذي كُنَّا نَقرؤُهُ في «التَّوراةِ»: إنَّهُ مِن وَلدِ قَيدارَ بنِ إسماعِيلَ العَربيِّ راكِبُ الجَملِ اسمُهُ أحيدُ، يَحيدُ أُمَّتَهُ عنِ النَارِ، مَلعونٌ مَن تَركَ شَريعتَهُ ومِنهاجَ دِينِهِ، إلى هُنا كَلامُهُ.

وبالجُملةِ ما اشتَهرَ في الخُطبِ مِن تَوصِيفهِ عَليهِ السَّلامُ بالمُبشَّرِ في (التَّوراةِ) و(الزَّبورِ) و(الإنجِيلِ) لا يَخلُو عنِ الخَللِ، فتأمَّل.

قولُهُ: «ورُؤيا أُمِّي»؛ أي: في النَّومِ، قالَ في «التَّيسِيرِ» في تَفسِيرِ سُورةِ يُوسفَ عَليهِ السَّلامُ: رأى يَرى رُؤيةً بالعَينِ، ورأى يَرى[3] رأياً بالقَلبِ، ورَأى يَرى رُؤيا في المَنامِ.

وكَلامُ الجَوهرِيِّ حَيثُ قالَ في «الصِّحاحِ»: الرُّؤيةُ بالعَينِ تَتعدَّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، وبمعنَى العِلمِ تَتعدَّى إلى مَفعُولينِ، يُقالُ: رَأى زَيداً عَالماً، ورَأى رأياً ورُؤيةً[4] = خلوٌّ عنِ الفَرقِ المَذكورِ.

---

(١) في «أ»: «قبل».

(٢) أي: في خبر عبد الله بن سلام في «الكشاف».

(٣) في «أ»: «يرئى».

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: رأى).

وكَذا كلامُ صاحِبِ «القامُوسِ» حَيثُ قالَ: الرُّؤيةُ: النَّظرُ بالعَينِ والقَلبِ، ورَأيتهُ رُؤيةً ورَأياً[١].

ثُمَّ إنَّهُ لم يُصبْ في قَولِهِ: (الرُّؤيةُ: النَّظرُ بالعَينِ)؛ لأنَّ النَّظرَ تأمُّلُ الشَّيءِ بالعَينِ، صرَّحَ بِهِ الجَوهَريُّ[٢]، وهُو مُعترِفٌ بِهِ حَيثُ قالَ: نظرُهُ: تأمُّلهُ بعَينِهِ[٣].

قولُهُ: «قُصورُ بُصرَى»، قالَ ياقُوتُ الحَمويُّ في «مُعجمِ البُلدانِ»: بُصرَى بالقَصرِ والضَّمِّ في مَوضِعينِ إحدَاهما بالشَّامِ مِن أعمالِ دِمشقَ، وهِي قَصبةُ كُورةِ حَورانَ مَشهُورةٌ عِندَ العَربِ قَديماً وحَديثاً، فُتحتْ في سَنةِ ثلاثَ عَشرةَ، والأُخرَى قَريةٌ مِن قُرى بَغدادَ قُربَ عُكبُراءَ[٤]. انتَهى كلامُهُ.

والمُراد في الحَديثِ هِي الأُولى، لمكانِ قولِهِ ﷺ في رِوايةٍ أُخرى: «قُصورُ الشَّامِ»[٥].

والحَمدُ للهِ عَلى التَّمامِ

***

---

(١) انظر: «القاموس» (مادة: رأى).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نظر).

(٣) انظر: «القاموس» (مادة: نظر).

(٤) «معجم البلدان» (١/ ٤٤١).

(٥) تقدمت في صدر هذه الرسالة.